مسودة تقرير عملية التشاور

مجموعة البنك الدولي:

نهج جديد للمشاركة القطرية

البنك الدولي
مؤسسة التمويل الدولية
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

17 مارس/آذار 2014

الاختصارات والأسماء المختصرة

إجراءات البنك	BP
إستراتيجية المساعدة القطرية	CAS
مذكرة المشاركة القطرية	CEN
استعراض الإنجاز والتعلم	CLR
اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية	CODE
إطار الشراكة القطرية	CPF
العمل الاقتصادي والقطاعي	ESW
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
مجموعة التقييم المستقلة	IEG
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
صندوق النقد الدولي	IMF
مذكرة الإستراتيجية المؤقتة	ISN
مذكرة استشارية مشتركة بين خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين	JSAN
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	MIGA
سياسة العمليات	OP
شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية	OPCS
استعراض الأداء والتعلم	PLR
وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر	PRSP
نائب رئيس البنك الدولي لشؤون المنطقة	RVP
دراسة تشخيصية قطرية منتظمة	SCD
مجموعة البنك الدولي	WBG

مسودة تقرير عملية التشاور

مجموعة البنك الدولي

نهج جديد للمشاركة القطرية

المحتويات

أولا: مقدمة 1

ثانيا. دوافع النهج الجديد 2

أ. إستراتيجية مجموعة البنك الدولي 2

ب. التحديات المتصلة بإستراتيجيات المساعدة القُطرية 3

ج. التحديات المتصلة بمذكرات الإستراتيجية المؤقتة 5

ثالثا. نهج جديد للمشاركة القطرية 6

أ. الدراسة التشخيصية القطرية المنتظمة (الدراسة التشخيصية) 7

ب. إطار الشراكة القطرية 8

ج. استعراض الأداء والتعلم 10

د. استعراض الإنجاز والتعلم 10

هـ. مذكرة المشاركة القطرية 11

رابعا. جوانب أخرى للنهج الجديد للمشاركة القطرية 12

أ.مجموعة بنك دولي واحدة 12

ب. المحاسبة المنتظمة للمخاطر 12

ج. إشراك المواطنين وبناء الشراكات 13

د. إلغاء متطلبات إعداد إستراتيجية الحد من الفقر والمذكرة الاستشارية المشتركة بين خبراء البنك والصندوق 14

هـ. تحديث دليل عمليات البنك الدولي 15

خامسا. الخطوات التالية 15

الأشكال البيانية

الشكل 1: النهج الجديد للمشاركة القطرية 7

الشكل 2: مرّشحات انتقائية إطار الشراكة القطرية 9

المرفقات

المرفق أ. مسودة الأمر التوجيهي 17
المرفق ب. مصفوفة التغييرات المقترح إدخالها على دليل العمليات 24

مسودة تقرير عملية التشاور

مجموعة البنك الدولي

نهج جديد للمشاركة القطرية

أولا. مقدمة

1. تعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على إعداد نهج جديد للمشاركة القطرية بغرض مساندة تنفيذ هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ستسعى هذه الورقة، بعد وضعها في صيغتها النهائية ورفعها رسميا إلى مجالس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، إلى تزويد المديرين التنفيذيين بتفاصيل النهج الجديد، بما في ذلك مقترح الأمر التوجيهي الجديد لمجموعة البنك الدولي بشأن المشاركة القطرية؛ والحصول على موافقة المديرين التنفيذيين على إجراء بعض التغييرات في السياسات الضرورية لتنفيذ هذا النهج.

2. وقد أعدت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية جديدة تلتزم بمساعدة البلدان على تحقيق "هدفيها المتلازمين" الطموحين المتعلقين بإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. وتُعتبر الإستراتيجية الجديدة أول إستراتيجية تغطي سائر مؤسسات مجموعة البنك الرئيسية بحيث تعمل معا ككيان واحد. وتحدد الإستراتيجية كيف ستعيد مجموعة البنك ترتيب أوضاعها كي تتمكن من تقديم حلول إنمائية مُصمَّمة حسب احتياجات البلدان، ومواءمة أنشطتها مع هذين الهدفين. كما تدعو مجموعة البنك للعمل في شراكة أكبر مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص؛ وتعزيز مستوى التعاون فيما بين مؤسساتها.

3. يتطلب تنفيذ الإستراتيجية الجديدة عددا من التغييرات التنظيمية والتشغيلية، يأتي في مقدمتها إعداد نهج جديد للمشاركة القطرية بغرض زيادة التركيز الإستراتيجي للبرامج القطرية لمجموعة البنك الدولي. ويبني النهج الجديد على العملية الحالية لإعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية، لكنه يدخل تحسينات ويضيف سمات جديدة من شأنها تمكين مجموعة البنك الدولي من العمل معا "ككيان واحد" في مساعدة البلدان على تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.[1]

---

[1] إستراتيجيات المساعدة القطرية وإستراتيجيات الشراكة القطرية هما نفس المنتج ولكن تحت أسمين مختلفين. وستستخدم هذه الورقة مصطلح "إستراتيجية المساعدة القطرية" للإشارة إلى الإستراتيجيتين.

ثانيا. دوافع النهج الجديد

4. يتمثل الدافع الرئيسي في إعداد النهج الجديد في الإستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي، وكذلك التحديات التي حددها جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون في إستراتيجيات المساعدة القطرية ومذكرات الإستراتيجية المؤقتة الحالية.

أ. إستراتيجية مجموعة البنك الدولي

5. تشكل الإستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي الدافع الأول وراء النهج الجديد. ويضع ذلك الهدفين التوأمين في صميم عمل مجموعة البنك. وتعتبر مجموعة البنك مهيأة للاضطلاع بهذه المهمة نظرا لقدرتها الفريدة على العمل مع البلدان الأعضاء، ووجود شبكة عالمية من الشركاء من القطاعين العام والخاص لتزويد البلدان المتعاملة معها بحلول إنمائية مُصمَّمة حسب احتياجاتها. وتجمع مجموعة البنك بين الموارد المالية والمعرفة والخبرة والقيادة العالمية للمساهمة في تحقيق أجندة التنمية على نحو لا يتوفر لغيرها. إلا أنه وفي ضوء خبرتها والاتجاهات العالمية الناشئة وتغير طلب المتعاملين معها، تدرك مجموعة البنك الدولي ضرورة تحسين طريقة عملها، وإعادة ترتيب أوضاعها كي تتمكن من تحقيق هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.

6. يتطلب جانب كبير من التغيير إجراء إصلاحات داخلية مثل إزالة الحواجز المؤسسية، وزيادة تبادل المعرفة، وتحسين توزيع الموارد البشرية والاستفادة منها، وتقوية القاعدة المالية لمجموعة البنك الدولي. ومن المسائل الرئيسية تشجيع تحسين التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك، وكذلك زيادة التأكيد على الاستفادة من دور القطاع الخاص في تقديم الحلول للمشكلات الإنمائية. إلا أن التركيز على تحقيق الهدفين المتلازمين يتطلب من مجموعة البنك كذلك إعادة التفكير في كيفية عملها مع البلدان الأعضاء. فبرامجها يجب أن تكون أكثر قدرة على التكيف والاستجابة للأوضاع القطرية المتغيرة. ويجب أن تختصر الوقت الذي تستغرقه هذه البلدان للاستفادة من تجاربها العالمية وأن تتيح حلولا مؤكَّدة يتم تكييفها لتوافق الأوضاع المحلية لهذه البلدان. علاوة على ذلك، يجب على مجموعة البنك الدولي تحسين إشراكها للمواطنين ومختلف أصحاب المصلحة الحقيقية في تطوير الحلول التي تعود بالنفع على الفقراء، والتي تلائم ظروف هذه البلدان.

7. تتبنى مجموعة البنك الدولي حاليا ثقافة لتقديم الحلول الإنمائية، وذلك استنادا إلى عقود طويلة من التجارب والممارسات التي ثبت جدواها في حقل التنمية. ويعني هذا، بطبيعة الحال، الانتقال من التركيز على المشاريع الفردية إلى التأكيد على الحلول المكيفة حسب الاحتياجات الخاصة. وستقوم برامج مجموعة البنك بدمج كل من خدمات المعرفة والخدمات المالية لتقديم المساندة اللازمة لمواجهة مجموعة واسعة النطاق من التحديات الإنمائية. وسيتزايد تأكيدها على أهمية المشاركة التي يمكنها تحقيق أثر إنمائي كبير، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء والمهمشين، كما ستدعم الأنشطة ذات النتائج التي يمكن قياسها ويمكن تكرارها عبر مختلف القطاعات والمناطق. وستتسم برامجها بالانتقائية، وستركز مواردها المحدودة على المشاريع والتدخلات التي ستحدث على الأرجح أثرا بعيد المدى على أوضاع الفقر، وتساعد البلدان في الانتقال إلى مسار إنمائي أعلى وأكثر استدامة.

8. إلا أن هذه الأنشطة الطموحة ستنطوي على قدر من المخاطرة، حيث ستعمل مجموعة البنك، وهي بصدد التحول إلى ثقافة تقديم الحلول، على زيادة التركيز على تحقيق النتائج الإنمائية، وتحديد درجات لتحمل المخاطر الذكية، مع الالتزام في الوقت نفسه بسلامة قواعدها المالية والتعاقدية ومعايير النزاهة الصارمة، وإجراءاتها الوقائية البيئية والاجتماعية.

9. يتطلب التوجه الإستراتيجي الجديد لمجموعة البنك الدولي نهجا جديدا للمشاركة القطرية يرتكز على إطار الشراكة القطرية الذي يحل محل العملية الحالية لإعداد وثائق إستراتيجية المساعدة القطرية، ويبني على أفضل عناصرها. وستقوم عملية إعداد اطار الشراكة القطرية إلى تحليل يقوم على الشواهد والأدلة من شأنه مساعدة برامج مجموعة البنك في القيام على نحو انتقائي بمعالجة المجالات التي لها أكبر تأثير في مساندة البلدان على تحقيق الهدفين المتلازمين. ومن شأن النهج الجديد أن يعزز الفعالية الإنمائية لمجموعة البنك الدولي من خلال تحسين التركيز على تحقيق النتائج، ودمج جهود كافة مؤسسات المجموعة على نحو أوثق لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أثر إنمائي كبير. كما أنه يتبني نهجا استباقيا وأكثر تفاعلا في إدارة المخاطر. ويرد في الأقسام التالية من هذه الورقة شرح أكثر تفصيلا لهذا النهج الجديد.

10. يقوم جهاز إدارة مجموعة البنك الدولي حاليا بإعداد برنامج كامل من أنشطة التدريب والتواصل لضمان فهم فرق المجموعة للنهج الجديد وقدرتهم على تنفيذه. إلا أنه لا يمكن للأوامر التوجيهية أو الإجراءات أو الإرشادات أو البرامج التدريبية الجديدة أن تضمن وحدها تحقيق النجاح. فنجاح التنفيذ يتطلب تغيرا في ثقافة مجموعة البنك الدولي للتأكيد على تحديد الأهداف، والتركيز على تحقيق النتائج، والعمل المشترك داخل مؤسسات المجموعة وخارجها. كما أنه يتطلب تسليما بعدم قدرتها على تغطية كافة المجالات، وبضرورة اقتصار تركيز البرامج القطرية لمجموعة البنك الدولي بصورة انتقائية على المجالات الأكثر أهمية كي تتمكن من إحداث أثر إنمائي ملموس.

ب. **التحديات المتصلة بإستراتيجيات المساعدة القُطرية**

11. ثمة دوافع ثانوية وراء النهج الجديد المقترح تتمثل في التحديات التي يعانى منها النموذج الحالي لإستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي التي تطورت بشكل مطرد منذ بدايتها الأولى كإحدى وثائق البنك الداخلية السرية، وازداد حجمها من وثيقة تضم 10 إلى 15 صفحة ملحقة بوثائق القرض إلى وثيقة مستقلة تحظى بمناقشة كاملة من مجلس المديرين التنفيذيين. وفي عام 1990، قررت العملية التاسعة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA9) ضرورة أن يقوم البنك بإعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية لجميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، وفي عام 1992، قرر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك مناقشة إستراتيجيات المساعدة القطرية لجميع البلدان المقترضة النشطة. وفي عام 2005، اتخذ جهاز إدارة البنك خطوة كبيرة أخرى بتطبيقه عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية استنادا إلى النتائج، والتي أصبحت منذ ذلك الحين الوسيلة الرئيسية التي تصوغ من خلالها مجموعة البنك الدولي نهجها الإنمائي في أي بلد.

12. كان الغرض من عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية استنادا إلى النتائج هو المساعدة على زيادة الطابع الإستراتيجي والانتقائي لبرامج مجموعة البنك الدولي القطرية. وكان متوقعا أن يقود التركيز على تحقيق النتائج فرق عمل مجموعة البنك إلى توجيه إجراءاتها التدخلية نحو القطاعات التي لها أكثر الأثر؛ مع أخذ الطلب القطري بعين الاعتبار، والميزة النسبية للبنك، وأنشطة شركاء التنمية الأخرين. وكان متوقعا أيضا أن يقود التركيز على قياس النتائج برامج البنك إلى تفادي المجالات التي يكون فيها الأثر إما هامشيا أو لا يمكن قياسه. ومنذ تطبيقها، أصبحت عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية استنادا إلى النتائج عنصرا أساسيا في نموذج عمل مجموعة البنك الدولي في البلدان الأعضاء. وبين عامي 2005 و 2013، أصدر البنك 190 إستراتيجية مساعدة قطرية وعددا كبيرا من التقارير المرحلية للتقدم المحرز في تنفيذ هذه الوثائق. وتنفذ معظم البلدان الأعضاء بالبنك حاليا وثيقتها الثانية من إستراتيجيات المساعدة القطرية المستندة إلى النتائج، وهناك بعض البلدان التي نفذت أكثر من اثنتين.

13. حقق نهج إستراتيجيات المساعدة القطرية المستندة إلى النتائج الكثير من المنافع. فقد أدى إلى زيادة التركيز على تحقيق النتائج، وعزز من مستوى الاتساق بين البرامج والأنشطة القطرية لمجموعة البنك الدولي وأولويات البلدان الأعضاء. وأثبتت المراجعات التقييمية أن مرونة هذه الأداة أتاح لها تكييف البرامج بحيث تلبي احتياجات مجموعة البلدان المتعاملة مع البنك التي تزداد تنوعا، بما في ذلك البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والدول الهشة.[2] بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت هذه الوثائق مع مرور الوقت أصغر حجما وأكثر تركيزا . إلا أن إستراتيجية المساعدة القطرية المستندة إلى النتائج لم تحقق جميع التوقعات، واستمر نموذج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي يواجه عددا من التحديات.

14. بالرغم من التأكيد على تحقيق النتائج، فإن بعض إستراتيجيات المساعدة القطرية لا تزال تتبع نهجا يستند إلى المعاملات بدلا من التركيز على الأهداف الأكثر إستراتيجية لعمل البنك والنتائج المتوقعة. وقد أظهر تحليل لمجموعة التقييم المستقلة أن ضعف أطر النتائج لا يزال يشكل تحديا أمام عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية. وبدلا من تقديم وصف واضح لسلاسل النتائج التي تؤدي إلى تحقيق آثار إنمائية ملموسة، فإن بعض إستراتيجيات المساعدة القطرية تعرض قائمة من الأنشطة التي تمتد عبر العديد من القطاعات. وفي حين تتسق هذه الأنشطة بصفة عامة مع رسالة مجموعة البنك الرامية إلى الحد من الفقر، فإنها تفتقر إلى التركيز، وقد لا تكون مركزة على القضايا والإجراءات التدخلية التي يرجح أن يكون لها أعظم الأثر. ويتجلى نقص التركيز هذا في بعض الأحيان أيضا في تكوين الوثائق نفسها. ففي بعض الحالات، تعرض أقساما مطولة للمعلومات الأساسية المأخوذة من التحليلات المسبقة، ولا تتيح سوى معالجة سطحية للنتائج المتوقعة من البرامج.

15. يمثل دمج "الدروس المستفادة" من الإستراتيجيات السابقة عنصرا أساسيا في عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية. إلا أن "الدروس المستفادة" الواردة في بعض تقارير إنجاز إستراتيجيات المساعدة القطرية يغلب عليها في بعض الأحيان العمومية، ولا تفيد دائما في تصميم إستراتيجية المساعدة القطرية التالية. وتركز هذه الدروس في الغالب على النتائج القطرية الأوسع نطاقا، بدلا من أثر عمل مجموعة البنك الدولي في هذا البلد. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد طريقة منهجية لتتبع أنشطة التعلّم فيما بين البلدان أو المناطق نتيجة لتقارير إنجاز إستراتيجيات المساعدة القطرية.

16. يجري إعداد معظم إستراتيجيات المساعدة القطرية حاليا بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، وعند الاقتضاء مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وقد أدت الإستراتيجيات المشتركة إلى زيادة التركيز على تحقيق التآزر والتعاون والتنسيق على المستوى القطري فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي. إلا أنه ورغم الجهود القوية في بعض البلدان، فإن مشاركة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية قد تباينت من حالة إلى أخرى. ففي البلدان التي تشهد أنشطة كبيرة لمؤسسة التمويل الدولية، فإن إستراتيجيتها وبرامجها القطرية تشكل في العادة جزءا لا يتجزأ من الحلول الإنمائية لمجموعة البنك. أما في البلدان التي بها إجراءات تدخلية محدودة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فإن مساهمتهما تنحصر في أقسام قليلة ومختصرة من إستراتيجيات المساعدة القطرية. وغالبا لا تحدد مجموعة البنك الدولي أولويات لمشاركتها داخل البلد المعني باعتبارها كيانا واحدا، ويمكن أن يكون تنسيق الأنشطة بينها *لغرض خاص*.

---

[2] انظر "إستراتيجيات المساعدة القُطرية: الاستعراض التقييمي والتوجهات المستقبلية، البنك الدولي 2009".

17. أظهرت التجربة أيضا ضعف النقاش الخاص بالمخاطر في الكثير من إستراتيجيات المساعدة القطرية. ففي الغالب، لا يربط القسم الخاص بالمخاطر بين المخاطر المحددة وبرنامج إستراتيجية المساعدة القطرية، كما أنه لا يشير إلى المخاطر التي ستتم إدارتها. ولا توجد طريقة نمطية لاستعراض المخاطر في وثيقة إستراتيجية المساعدة القطرية، ومن ثم يصعب التمييز بين الإستراتيجيات ذات المخاطر المرتفعة من الإستراتيجيات ذات المخاطر المنخفضة.

ج. **التحديات المتصلة بمذكرات الإستراتيجية المؤقتة**

18. ثمة دافع آخر وراء مقترح النهج الجديد للمشاركة القطرية يتمثل في عدم الرضى عن الخيار الحالي لمذكرة الإستراتيجية المؤقتة. فمذكرات الإستراتيجية المؤقتة كانت مصممة أساسا بحيث تكون مذكرات مختصرة لتوجيه أنشطة مجموعة البنك الدولي في حالات الصراع إلى أن يتم إعداد إستراتيجية تامة.[3] إلا أن السياسات والإجراءات والإرشادات القائمة ينقصها الوضوح، وتم إعطاء قدر كبير من السلطات التقديرية للفرق القطرية لتحديد متى يتم استخدام هذه المذكرات. وهكذا جرى استخدامها في مجموعة واسعة النطاق من الأوضاع، بما في ذلك عندما تعاود مجموعة البنك الدولي عملها في بلد ما بعد انقطاع طويل، وعند ارتفاع مستوى غموض الأوضاع السياسية، وعندما تكون هناك حاجة لتحقيق المواءمة بين إستراتيجية المساعدة القطرية وخطة التنمية الوطنية التي يعتزم البلد المعني إصدارها، وكذلك في البلدان التي تعاني من الصراعات. وفي السنوات الأربع الأخيرة، أصدر البنك 27 مذكرة إستراتيجية مؤقتة في بلدان مختلفة مثل الصومال، حيث لا يوجد له إلا برنامج ناشئ، ومصر التي بها حافظة حالية كبيرة من الاستثمارات طويلة الأجل. وفي حالات كثيرة، اختارت فرق عمل البنك استخدام مذكرات إستراتيجية مؤقتة متعددة، وفي بعض البلدان جرى تنفيذ ما يصل إجمالا إلى ثلاث مذكرات على التوالي. وتدعو إرشادات البنك إلى أن تكون مذكرات الإستراتيجية المؤقتة مختصرة، ولا تشترط أن تتضمن مصفوفة للنتائج. إلا أن بعض المذكرات التي صدرت في الآونة الأخيرة كانت طويلة، وحددت أهدافا طويلة الأمد وتضم مصفوفات تفصيلية بالنتائج. وأيا كانت النوايا والمقاصد، فقد أصبح العديد من هذه المذكرات إستراتيجيات مساعدة قطرية تغطي عامين.

19. ينطوي الافراط في الاعتماد على مذكرات الإستراتيجية المؤقتة على جوانب قصور بارزة؛ فهي لا تخضع للتقييم الرسمي من جانب فرق المشاركة القطرية، كما أنها لا تخضع للاستعراض الدوري من جانب مجموعة التقييم المستقلة بالطريقة نفسها التي تتعامل بها المجموعة مع إستراتيجيات المساعدة القطرية. وعندما تأتي مذكرة إستراتيجية مؤقتة بعد إستراتيجية المساعدة القطرية، لا يتم إعداد تقرير إنجاز إستراتيجية المساعدة القطرية لحين إعداد إستراتيجية المساعدة التالية، ويغطي حينئذ كلا من إستراتيجية المساعدة القطرية السابقة وفترة مذكرة الإستراتيجية المؤقتة. وفي البلدان التي تم فيها اعتماد عدة مذكرات إستراتيجية مؤقتة على التوالي، فإن ذلك يعني احتمال عدم إجراء استعراض رسمي للإستراتيجية القطرية لأكثر من 10 سنوات، تكون الدروس المستفادة حينها قد عفا عليها الزمن. ونظرا لأن مذكرات الإستراتيجية المؤقتة لا تتطلب وجود مصفوفات للنتائج، فمن الصعوبة بمكان على أية حال تقييمها. ولا يثير ذلك اهتماما يُذكر إلى حد ما في البلدان التي تعاود مجموعة البنك الدولي عملها فيها بوتيرة بطيئة ولها حافظة صغيرة فيها. أما في البلدان التي بها حوافظ كبيرة من عمليات الاستثمار

[3] انظر منشور سياسة العمليات/ وإجراءات البنك رقم 30 .2 (التعاون الإنمائي والصراع) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المذكرات الاستشارية المؤقتة.

طويلة الأجل أو الاستثمارات الكبيرة التي قيد الإعداد، فإن عدم وجود إطار للنتائج أو عملية منتظمة لإعداد التقارير يشكل مصدر قلق.

ثالثا. نهج جديد للمشاركة القطرية

20. يهدف النهج الجديد المقترح للمشاركة القطرية إلى معالجة المخاوف المتعلقة بالنهج الحالي، والمساعدة في تفعيل الإستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي والهدفين المتلازمين على المستوى القطري. ويبني النهج الجديد على النهج الحالي لإستراتيجية المساعدة القطرية، ويعززه ويدخل عناصر جديدة لمساندة تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك، والتحول إلى المشاركة التي تركز على الحلول. ويتميز النهج الجديد بالمرونة وقابلية التكيف، ويمكن تطبيقه في جميع فئات البلدان الأعضاء التي يوجد لمجموعة البنك بها برنامج جاري تنفيذه أو تعتزم تنفيذه.[4]

21. لا يزال النهج الجديد ذا تركيز قطري، إلا أنه يساعد على ضمان اتساق الأهداف الإنمائية التي تدعمها مجموعة البنك الدولي مع إستراتيجيتها وميزتها النسبية. ويبدأ هذا النهج بإجراء دراسة تشخيصية قطرية جديدة لأوضاع البلد المعني تتيح تحليلا دقيقا وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية التي يواجهها هذا البلد، ويشكل هذا التحليل ركيزة لإعداد وثيقة الشراكة اللاحقة. وستدمج عملية إعداد إطار الشراكة القطرية الدروس المستفادة بصورة أكثر انتظاما مقارنة بالعملية السابقة لإعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية، مما يتيح للفرق القطرية تكييفها بمزيد من السهولة بحيث تلبي احتياجات البلد المعني وخبرتها في التنفيذ. كما ستدمج التقييم المنهجي الجديد للمخاطر.

22. يميز النهج الجديد بشكل واضح بين البلدان التي لا تستطيع مجموعة البنك الدولي فيها الالتزام بأهداف إنمائية متوسطة أو طويلة الأمد، والبلدان التي تعاني من ارتفاع درجة الغموض وعدم اليقين، وإن كانت المجموعة لا تزال بإمكانها المشاركة فيها على الأمد المتوسط. وسيوضح النهج الجديد توقيت استخدام مختلف الأدوات ومقتضيات كل منها.

23. سيستند إعداد إطار الشراكة القطرية إلى عملية تشاور ومشاركة واسعة النطاق مع كافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، حيث سيتم أخذ أصوات المواطنين والقطاع الخاص بعين الاعتبار. وتماشيا مع هذا التأكيد على المشاركة، يعكس نهج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي عمليات تشاور مكثفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك في إطار صياغة إستراتيجية المجموعة، ومن ثم، على كيفية تحسين فعالية برامجها القطرية.

24. يتألف النهج الجديد من أربعة عناصر رئيسية. فهو يتمحور حول إطار الشراكة القطرية؛ وإن كانت المكونات الأخرى لا تقل أهمية في توفير نهج شامل للمشاركة القطرية. ويرد وصف عناصر النهج الجديد، وكذلك مقترح خيار مذكرة المشاركة القطرية الجديدة في الأقسام التالية من التقرير.

---

[4] يشير البرنامج إلى الحالات التي توجد لمجموعة البنك الدولي فيها أنشطة تمولها المؤسسة الدولية للتنمية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو الصناديق الاستئمانية التي يديرها البنك. ولا يقترح جهاز الإدارة اشتراط إعداد إطار شراكة قطرية أو مذكرات مشاركة قطرية للبلدان التي يقتصر عمل مجموعة البنك فيها على الخدمات الاستشارية التي تسترد تكاليفها.

الشكل 1: النهج الجديد للمشاركة القطرية

أ. الدراسة التشخيصية القطرية المنتظمة (الدراسة التشخيصية)

25. سيتيح إجراء دراسة تشخيصية جديدة تقييما قائما على الشواهد والأدلة وفي التوقيت المناسب للقيود التي يتعين على بلد ما التصدي لها، والفرص التي يمكنه الاستفادة منها لتسريع عجلة التقدم المحرز نحو تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار بيئيا واجتماعيا وماليا. وبالرغم من أن حفز النمو الشامل للجميع سيمثل المحور المركزي لتحليل الدراسة التشخيصية، فإن الدراسة ستولي أيضا مزيدا من الاهتمام بقضايا الاستدامة. وتستفيد هذه الدراسة من كافة المعلومات المتاحة، وستشمل عند الضرورة تحليلا جديدا. وستعكس الدراسة التشخيصية نتائج تقييم أجري مؤخرا عن أوضاع المساواة بين الجنسين، وحسب الاقتضاء، نتائج تقييمات أوضاع الدول الهشة، ومذكرات اقتصادية قطرية، وتحليلا لأثر تغير المناخ وغير ذلك من التقارير الاقتصادية والقطاعية التي تصدرها مجموعة البنك الدولي. وستستفيد أيضا من العمل الذي تقوم به المصادر الخارجية مثل المانحين والشركاء الآخرين، والباحثين المحليين، والحكومات. ولن يقتصر تحليل الدراسة التشخيصية على المجالات أو القطاعات التي تنشط فيها مجموعة البنك الدولي حاليا، ولكنها ستركز على التحديات المهمة التي تعوق تحقيق الهدفين المتلازمين. ومن خلال عدم تقييد نطاق التحليل، من المتوقع أن تؤدي الدراسة التشخيصية إلى تحفيز إجراء حوار منفتح ومتطلع إلى المستقبل بين مجموعة البنك الدولي والبلد المعني، مع التركيز على العناصر المهمة بالنسبة لأجندة التنمية في هذا البلد، بدلا من حافظة مجموعة البنك.

26. سيتم إعداد الدراسة التشخيصية قبل إعداد إطار الشراكة القطرية، وستحدد مجموعة مختارة من مجالات التركيز ذات الأولوية التي ينبغي على البلد المعني معالجتها بغرض تسريع عجلة التقدم نحو بلوغ الهدفين المتلازمين على نحو يراعي استدامة البرنامج. ورغم إعداد هذه الدراسة التشخيصية بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، فإنها ستعكس وجهات نظر مجموعة البنك الدولي. وستصبح نقطة مرجعية لعمليات التشاور مع البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة، وستساعد على تركيز جهود البلد المعني ومجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين حول الأهداف التي سيكون لها أكبر تأثير على بلوغ الهدفين المتلازمين.

27. ستتفاوت درجة شمولية الدراسة التشخيصية وفقا لظروف البلد المعني. ففي البلدان التي يتاح فيها قدر كبير من البيانات والمعلومات، ستكون هذه الدراسة أكثر عمقا عنه في البلدان التي توجد فيها قيود على الحصول على المعلومات، كما هو الحال في بعض الدول الهشة. ويتمثل أحد أدوار هذه الدراسة في تحديد الفجوات القائمة في المعرفة والبيانات التي تحول دون الفهم الكامل للتحديات التي تواجه البلد المعني. ومن ثم، فإن الدراسة التشخيصية، في البلدان التي يتوفر فيها قدر محدود

من البيانات، ستحدد الأولويات الخاصة بتحسين قاعدة الشواهد والأدلة. بيد أن جميع الدراسات التشخيصية ستحدد مجموعة واضحة من مجالات التركيز ذات الأولوية باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

28. سيقوم فريق متعدد القطاعات بإعداد الدراسة التشخيصية تحت توجيه جهاز الإدارة القطرية. وستخضع الدراسة لعملية استعراض دقيقة وقابلة للنقاش. ولضمان أن تقدم الدراسة تحليلا على أعلى مستوى من الجودة، وأن تحظى توصياتها بمستوى عال من الثقة، ستتبع الدراسة نفس عملية الاستعراض المتبعة في الأعمال الاقتصادية والقطاعية الإقليمية المهمة الأخرى. وسيرأس اجتماعات الاستعراض نواب الرئيس لشؤون مناطق عمل البنك، وستكون هناك مشاركة فاعلة من جانب كافة المؤسسات المعنية بمجموعة البنك، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وإدارات الممارسات العالمية ومجالات الحلول المشتركة. وسيتم إرسال الدراسات التشخيصية إلى المديرين التنفيذيين للاطلاع عليها، شأنها في ذلك شأن التقارير الاقتصادية والقطاعية الحالية.

ب. **إطار الشراكة القطرية**

29. سيحل إطار الشراكة القطرية محل إستراتيجية المساعدة القطرية، وسيصبح الأداة الرئيسية لتوجيه المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي لبرنامج التنمية الخاص بأي بلد عضو. وسيحافظ إطار الشراكة القطرية على النموذج المدفوع بالاعتبارات القطرية الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي، وسيبدأ من رؤية البلد العضو لأهدافه الإنمائية على النحو المبين في إستراتيجيته. وسيواصل البنك والبلد المعني البناء على الدراسة التشخيصية في إعداد أهداف إطار الشراكة القطرية. وسيتم استخلاص هذه الأهداف من تلك الأهداف الإنمائية القطرية التي تعكس الميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي، وكذلك الاتساق مع هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار، كما هو مبين في الدراسة التشخيصية. وسيحدد إطار الشراكة القطرية بعد ذلك برنامجا انتقائيا ومرنا من شأنه مساعدة البلد المعني في تحقيق الأهداف الواردة فيه، وسيتضمن جميع أنشطة مجموعة البنك الدولي، بغض النظر عن طريقة تمويلها، وأهداف الصناديق الاستئمانية التي سيتم دمجها فيه بشكل كامل. علاوة على ذلك، سيأخذ برنامج إطار الشراكة القطرية بعين الاعتبار صراحة أنشطة شركاء التنمية الآخرين، وسيسعى إلى تعزيز أنشطتها لدعم الهدفين المتلازمين.

الشكل 2: مرّشحات انتقائية إطار الشراكة القطرية

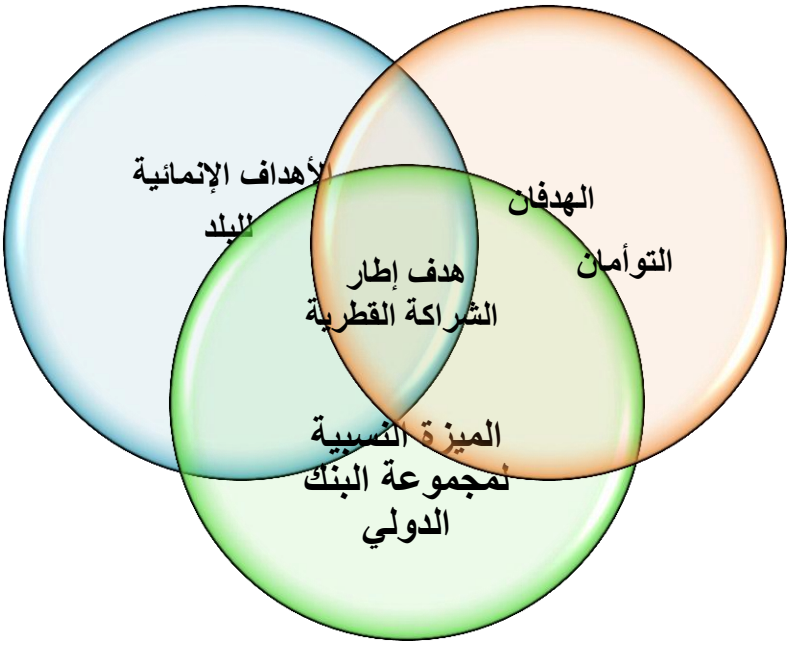

30. رغم استناد إطار الشراكة القطرية إلى تحليل للدراسة التشخيصية قائم على الشواهد والأدلة، فإنه لن يُعتبر جزءا من العمل الاقتصادي والقطاعي. ويعتبر إطار الشراكة وثيقة مختصرة ومركزة – لا تزيد على 25 صفحة – تعرض مستوى كافيا من المعلومات والبيانات الأساسية لتحفيز البرنامج المقترح. وسيعزز الإطار تركيز العمل القطري لمجموعة البنك الدولي على تحقيق النتائج، وسيقوم على إطار للنتائج يحدد الأهداف التي يتوقع أن تساعد أنشطة مجموعة البنك البلد المعني في تحقيقها، وسلسلة النتائج التي تربط أهداف الإطار بالأهداف الإنمائية ومؤشرات التقدم المحرز. وسيحدد أيضا كيفية مساهمة هذه الأهداف في تحقيق الهدفين المتلازمين على نحو قابل للاستمرار. وستبقى إستراتيجيات مجموعة البنك الدولي، مع إطار الشراكة القطرية، مرنة ويمكن تعديلها بحيث تعكس أية تغيرات في أولويات البلد وأوضاعه، بالإضافة إلى التعلّم من التنفيذ. وفي البلدان التي تتسم بقدر كبير من الغموض وعدم التيقن، كما هو الحال في الدول الهشة، قد لا تكون أهداف إطار الشراكة القطرية وأنشطة مجموعة البنك الدولي في السنوات الأخيرة محددة تحديدا جيدا في الوثيقة الأولية لإطار الشراكة القطرية. إلا أن مرونة عملية إعداد إطار الشراكة القطرية ستتيح إمكانية تنقيحها وتحديثها، ومن ثم تحديدها تحديدا كاملا في مرحلة لاحقة.

31. سيتم إعداد أطر الشراكة القطرية كل أربع إلى ست سنوات للبلدان التي لديها برامج جارية لمجموعة البنك الدولي. وسيجري تمديد أجل أطر الشراكة من فترة الأربع سنوات المستخدمة في عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية العادية، وذلك كي تسمح بمزيد من الوقت لتحقيق النتائج الإنمائية. ورغم ذلك، سيُطلب من فرق العمل تحديث بيانات إطار الشراكة كل عامين، ومن الممكن كذلك تمديد أجله لفترة عامين آخرين عند نهايته وذلك إذا وجدت ظروف تبرر ذلك. وسيتيح ذلك لمجموعة البنك الدولي إمكانية الاستمرار في إستراتيجيتها الحالية ريثما تحدث تغيرات كبيرة، كإصدار إستراتيجية جديدة لحكومة

البلد المعني. وعلى غرار إستراتيجيات المساعدة القطرية، سيتم إرسال أطر الشراكة القطرية إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشتها، وستخضع لأحكام سياسة إتاحة الحصول على المعلومات، وسيتم نشرها على شبكة الإنترنت للجمهور العام بعد أن يناقشها المجلس.

ج. **استعراض الأداء والتعلم**

32. سيؤكد النهج الجديد للمشاركة القطرية على التعلّم في جميع المراحل. ففي أثناء مرحلة التنفيذ، سيشارك البلد المعني ومجموعة البنك الدولي في عملية مستمرة من المتابعة والتعلم. وستقود هذه العملية كل عامين إلى استعراض للأداء والتعلّم التي سيتم استخدامها في تطبيق التغييرات الضرورية على البرنامج، وإطلاع مجالس المديرين التنفيذيين بمؤسسات مجموعة البنك الدولي على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز. وسيكون استعراض الأداء والتعلّم وثيقة مختصرة تركز على التطورات الأساسية بالبلد المعني منذ بدء تنفيذ إطار الشراكة القطرية، وعلى التقدم المحرز في البرنامج/الحافظة ومستوى أدائه، وذلك بغرض استخلاص الدروس المستفادة من مرحلة التنفيذ، واتخاذ إجراءات تصحيحية في منتصف المدة، وتحديث إطار النتائج، وتمديد أجل إطار الشراكة القطرية حسب الضرورة. وسيُستخدم استعراض الأداء والتعلّم لشرح التفاصيل الخاصة بالأهداف الإنمائية والأنشطة الضرورية لتحقيق هذه الأهداف التي لم تكن واضحة وقت إعداد وثيقة إطار الشراكة القطرية أو عند تحديثها أخر مرة. وستسمح هذه العملية الديناميكية لفرق العمل بأن تستجيب للتغيرات غير المتوقعة في البلد المعني، ودمج الدروس المستفادة من التنفيذ في البلد الذي يحظى بمساندة إطار شراكة قطرية وغيره من البلدان الأخرى. وفي نهاية فترة إطار الشراكة القطرية، يجوز استخدام استعراض الأداء والتعلّم لتمديد أجل الإطار لفترة تصل إلى عامين.

33. ستكون الاستعراضات المنتظمة للحافظة جزءا لا يتجزأ من متابعة التقدم المحرز لإطار الشراكة القطرية، وستشكل مدخلا مهما في استعراض الأداء والتعلم.[5] وستنظر استعراضات الحافظة إلى وضع الحافظة وستحدد القضايا الأساسية المتعلقة بالعمليات والأنظمة التي بحاجة إلى تناولها. وستصب بيانات هذا التحليل على مستوى العمليات في استعراض الأداء والتعلّم لتنفيذ برنامج إطار الشراكة القطرية. وبدلا من تنفيذ استعراض الحافظة كإجراء منفصل، فإن دمجه في استعراض البرنامج القطري بشكل عام سيساعد في ضمان ربط مناقشات قضايا التنفيذ الخاصة بالمشروع بشكل وثيق بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف أسمى.

د. **استعراض الإنجاز والتعلم**

34. مع نهاية فترة إطار الشراكة القطرية، ستشارك مجموعة البنك الدولي مع البلد المعني في إتمام تقييم ذاتي وإصدار استعراض الانجاز والتعلم. وسيشكل استعراض الإنجاز والتعلّم وسيلة لتعزيز معرفة مجموعة البنك الدولي لزيادة الفعالية الإنمائية، وكذلك أداة للمساءلة. وفي إطار استعراض الإنجاز والتعلم، سينجز الفريق القطري تقييما ذاتيا لأداء البرنامج، وأداء مجموعة البنك الدولي، ومدى اتساق الإستراتيجية مع الهدفين المتلازمين. وسيستند التقييم الذاتي إلى إطار النتائج المستخلص

[5] نظرا لأن استعراض الأداء والتعلّم سيتضمن استعراضا للحافظة، فمن المقترح سحب منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك رقم 16 .13، وعدم الإبقاء على عملية منفصلة لاستعراض أداء الحافظة القطرية.

من أحدث استعراض للأداء والتعلم. ومن المتوقع أن تقوم مجموعة التقييم المستقلة بإقرار التقييمات الذاتية لمجموعة البنك والتحقق مما خلصت إليه من نتائج واستنتاجات.

35. سينصب تركيز استعراض الانجاز والتعلّم على محور التعلم. ورغم كون المساءلة محور تركيز مهم، فإن الغرض الرئيسي من هذا الاستعراض سيكون تطوير المعرفة التي من شأنها مساعدة مجموعة البنك الدولي على تحسين المساندة المقدمة داخل البلد الذي يعد خبراء البنك استعراض الانجاز والتعلّم من أجله، وعبر حافظة استثمارات مجموعة البنك الدولي. ولتحقيق ذلك، ستدعو ارشادات مجموعة البنك الدولي فرق العمل إلى التركيز على تحديد دروس مستفادة بعينها، ويمكن بعد ذلك تجميع هذه الدروس من كافة مؤسسات مجموعة البنك الدولي بغرض تقديم المعلومات حول الممارسات الناجحة مصنفة حسب القطاعات أو أنواع التحديات الإنمائية. وسيجري جهاز إدارة مجموعة البنك مراجعات تقييمية منتظمة لنهج إطار الشراكة القطرية لفهم الممارسات الجيدة واستخلاص الدروس المستفادة.

36. سيتم اتمام استعراضات الانجاز والتعلّم مع نهاية كل فترة من فترات إطار الشراكة القطرية، ويجب استخدامها لتوفير المعلومات اللازمة لإعداد الإطار التالي للشراكة أو مذكرة المشاركة القطرية التالية، وسيتم إرفاقها بوثيقة الإستراتيجية التالية كمرفق، ومناقشتها في عملية الاستعراض المؤسسي.

ه. **مذكرة المشاركة القطرية**

37. في حالات نادرة، قد لا تتمكن مجموعة البنك الدولي من إعداد إطار شراكة قطرية نظرا لحالة عدم اليقين التي تجعل من المستحيل الالتزام بأهداف تفصيلية، ووضع برنامج عمل، أو الانخراط على نطاق واسع في أنشطة متوسطة الأمد. وفي هذه الحالات المحدودة، ستقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد مذكرة مشاركة قطرية تكون مختصرة ومركزة وتصف عمل البنك في الأمد القصير، فيما تعد مجموعة البنك أنشطة ذات أثر متوسط الأمد. وستغطي مذكرة المشاركة القطرية في العادة فترة تتراوح بين 12 إلى 24 شهرا، وقد تعقبها مذكرة مشاركة قطرية أخرى إذا كانت الأوضاع غير مناسبة لإعداد إطار شراكة قطرية.

38. ستحل مذكرة المشاركة القطرية محل مذكرة الإستراتيجية المؤقتة التي تم إعدادها أساسا بغرض استخدامها في البلدان التي تمر بصراعات، ولكنها، كما نُوقش أعلاه، تُستخدم حاليا على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من الأوضاع والظروف. ولن يستند إعداد مذكرة المشاركة القطرية إلى وجود صراعات اضطرابات سياسية بالبلد المعني، ولكن على الأحرى على الإطار الزمني لأهداف مجموعة البنك الدولي. وحتى في البلدان التي تمر بصراعات أو البلدان غير المستقرة سياسيا، ستقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد إطار شراكة قطرية يشير إلى المخاطر ذات الصلة، وذلك إذا كان يمكنها المشاركة في أنشطة تقود إلى تحقيق أثر متوسط أو طويل الأمد. وربما يكون من المناسب إعداد مذكرة مشاركة قطرية في البلدان التي تعاود فيها مجموعة البنك عملها بعد انقطاع طويل، أو في البلدان المتأثرة بالصراعات حيث لا يوجد برنامج حكومي محدد بشكل جيد، أو في الأوضاع الأخرى التي تحول دون إعداد برنامج متوسط الأمد.

39. ونظرا للظروف التي تُستخدم فيها، فلن يسبق مذكرة المشاركة القطرية إجراء دراسة تشخيصية، وكذلك لن يتم إعداد إطار كامل للنتائج. إلا أنها ستشمل أهدافا محددة قصيرة الأمد، وستتيح أيضا بعض الدلالات على رؤية البلد طويلة الأمد التي تساندها مجموعة البنك الدولي. ويجب أن تتضمن مذكرة المشاركة القطرية أيضا تحليلا كافيا لمساندة إعداد البرنامج المقترح.

وفي الكثير من الحالات، فإن نقص المعلومات هو من يجبر مجموعة البنك الدولي على الحد من مشاركتها. وبالتالي، فإن جمع المزيد من المعلومات من خلال العمل الاقتصادي والقطاعي، مثل تقييمات أوضاع الدول الهشة، دراسات أوضاع الفقر، دراسات قطاعية، إلخ.. سيكون هدفا مهما لمذكرة المشاركة القطرية.

رابعا. جوانب أخرى للنهج الجديد للمشاركة القطرية

أ. مجموعة بنك دولي واحدة

40. يجب أن تعمل جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي معا لتقديم الحلول الإنمائية كي تحقق أكبر أثر ممكن. وسيعالج النهج الجديد العديد من التحديات التي جعلت في الماضي من الصعب تنسيق أنشطة مختلف المؤسسات بشكل تام. وستكون جميع الدراسات التشخيصية، وأطر الشراكة القطرية، ومذكرات المشاركة القطرية أدوات مشتركة لمجموعة البنك الدولي تتطلب موافقة أجهزة إدارة جميع المؤسسات الأعضاء. إلا أن مستوى مشاركة كل مؤسسة في أي بلد ستتحدد على ضوء التحديات والفرص التي يواجهها كل بلد على حدة، وحسب قدرة كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي على المشاركة. وفي البلدان التي تشارك فيها اثنتان أو أكثر من مؤسسات المجموعة بقوة وتسعى إلى تحقيق أهداف يكمل بعضها بعضا في القطاع نفسه، يمكن لفرق العمل في هذه الحالة إعداد خطة تنفيذ مشتركة. وستساعد هذه الأداة الإدارية في تنسيق أنشطة مختلف مؤسسات المجموعة لضمان حسن توجيهها وتسلسلها وتوفير الموارد اللازمة كي تحدث أكبر أثر ممكن في المساعي الرامية لتحقيق الهدفين المتلازمين. وفي البلدان التي توجد فيها أنشطة كبيرة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من الممكن أن ترأس هاتان المؤسستان أو تشاركان في رئاسة استعراضات الدراسات التشخيصية وأطر الشراكة القطرية.

41. كان التنسيق بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي في عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية أحيانا *ذا طبيعة خاصة*، واعتمد بقدر ما على فرق العمل المنفردة. ولضمان وجود مستوى مناسب من التنسيق في جميع الحالات، تقوم مجموعة البنك الدولي حاليا بوضع آليات تنسيق إقليمية، وهي عبارة عن اجتماعات ربع سنوية لأجهزة الإدارة الإقليمية من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستقوم باستعراض الدراسات التشخيصية وأطر الشراكة القطرية التي مازالت قيد الإعداد، وتحديد المستوى المناسب للمشاركة لكل مؤسسة. ويمكن لهذه الاجتماعات أيضا أن تحدد متى توجد حاجة لخطط التنفيذ المشتركة، وأي استعراضات الدراسات التشخيصية وأطر الشراكة القطرية سترأسها مؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أو ستشارك في رئاستها.

ب. المحاسبة المنتظمة للمخاطر

42. سيستعيض إطار الشراكة القطرية عن المناقشة المخصصة للمخاطر في عملية إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية بنهج منتظم يستند إلى أداة تقييم معيارية لمخاطر العمليات. وتضمن الأداة الجديدة أن تراعي فرق العمل جميع المخاطر الرئيسية، وأن تنظر في الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر الأكثر حدة. وستعمل على زيادة الشفافية وتحسين توفير معلومات

أفضل لكافة الأطراف المعنية ذات الصلة بالمخاطر التي تواجهها النتائج الإنمائية في البلدان المعنية (بما في ذلك كل من أهداف إطار الشراكة القطرية وأية عواقب سلبية ممكنة غير مقصودة) مصاحبة لبرنامج إطار الشراكة القطرية. وسيتيح تحليل أكثر انتظاما للمخاطر لجهاز الإدارة إمكانية إيلاء مزيد من الاهتمام والمساندة للبرامج الأكثر خطورة.

43. سيتيح القسم الخاص بالمخاطر في إطار الشراكة القطرية نقاشا حول أشد المخاطر، وكيف يمكن إدارتها من خلال العمل معا مع البلد المعني. وفي حين سيتفادى إطار الشراكة القطرية وضع سيناريوهات متعددة، سيكون بوسع فرق العمل المعنية بقسم المخاطر أن تشير إلى كيفية تعديل البرنامج في حالة وقوع المخاطر الأشد حدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الدول الهشة والبيئات الأخرى التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين والخطورة.

ج. **إشراك المواطنين وبناء الشراكات**

44. لفهم الأوضاع السائدة في البلد المعني فهما تاما والوقوف على احتياجاته التنموية، من الضروري التشاور مع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة وإشراكها، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم. ولذلك، واتساقا مع إستراتيجية مجموعة البنك الدولي، سيتم إعداد جميع أدوات النهج الجديد – الدراسة التشخيصية، وإطار الشراكة القطرية، واستعراض الأداء والتعلم، واستعراض الإنجاز والتعلم، وقدر الإمكان مذكرة المشاركة القطرية – من خلال إجراءات تشاركية مناسبة تشمل أصحاب المصلحة الحقيقية. وستسعى مجموعة البنك الدولي، في سياق إعداد الدراسة التشخيصية، إلى التعاون أو العمل المشترك مع فرق العمل الحكومية ومؤسسات الفكر الإستراتيجي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما ستعمل فرق إعداد الدراسات التشخيصية على الحصول على آراء ومساهمات المواطنين فيما يتعلق بأولوياتهم وتفضيلاتهم، وذلك من خلال إجراء عمليات تشاور مع مختلف أصحاب المصلحة المباشرة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. إلا أن الدراسة التشخيصية ستكون إحدى الأدوات التحليلية لمجموعة البنك الدولي التي تتضمن توصيات محددة تحديدا واضحا للمجالات التي يتعين على البلد المعني تركيز جهوده عليها لإحداث أكبر تقدم نحو إنهاء الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ولن تؤدي المشاركة الواسعة للمواطنين إلى أن تصبح هذه الدراسة وصفا عاما لآراء جميع من تم التشاور معهم.

45. سيتم إعداد البرنامج الفعلي لإطار الشراكة القطرية بالاشتراك الوثيق مع حكومة البلد المعني، وعادة ما يكون ذلك من خلال العمل مع العديد من الوزارات والهيئات على مختلف المستويات. إلا أن المشاركة القطرية ستتجاوز الحكومة وتشمل مشاركة باقي أطراف المجتمع، كما هو الحال في الدراسة التشخيصية. وفي إطار إعداد البرنامج ومتابعة التقدم المحرز، ستسعى مجموعة البنك إلى العمل الوثيق مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة الأخرى النشطة في البلد المعني.

46. سيعكس برنامج إعداد إطار الشراكة القطرية أيضا تعاون مجموعة البنك الدولي مع شركاء التنمية الاخرين. ولتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والسعي لزيادة التناغم والاتساق فيما بين مؤسسات مجموعة البنك، وتحسين التوافق مع الأولويات الإنمائية للبلد المعني، ستعمل مجموعة البنك الدولي بشكل وثيق مع الجهات المانحة الأخرى. وسيحدد إطار الشراكة القطرية بشكل واضح هذا التعاون وسيصف كيف تكمل جهود مختلف المؤسسات بعضها بعضا. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المجالات التي رأت الدراسة التشخيصية أن مجموعة البنك الدولي تفتقر إلى الإمكانات أو الموارد اللازمة لمعالجتها بمفردها.

وفي هذه الحالات، من المتوقع أن يصف إطار الشراكة القطرية كيفية معالجة هذه الأولويات من جانب الشركاء الآخرين أو بالتعاون معهم.

د. **إلغاء متطلبات إعداد إستراتيجية الحد من الفقر والمذكرة الاستشارية المشتركة بين خبراء البنك والصندوق**

47. نظرا لزيادة تركيز نهج المشاركة الجديد على معالجة أوضاع الفقر، يقترح جهاز الإدارة إلغاء شرط السياسة الذي يلزم البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر إلى البنك الدولي قبل إعداده الإستراتيجية القطرية الخاصة بهذا البلد. وسيساند إطار الشراكة القطرية الجديد حكومة البلد المعني على تحقيق خططها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك هدفا إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. بيد أن البلد المعني يجب أن يقوم بنفسه بتحديد شكل هذه الخطط وفقا لإجراءاته الوطنية وقدراته. ويشكل التوقع السائد بقيام البلد المعني بإعداد وثيقة إستراتيجية كاملة للحد من الفقر كل عدة سنوات عبئا ثقيلا على قدرات العديد من البلدان منخفضة الدخل المجهدة بالفعل. وفي بعض الأحيان، يُساء فهم التوقع الحالي بأن تقوم البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بها إلى البنك الدولي قبل مناقشته إستراتيجيات المساعدة القطرية على أنه يمثل "موافقة واشنطن" على إستراتيجية التنمية في البلد المعني. ويمكن للبلدان المعنية الاستمرار في إعداد إستراتيجياتها باستخدام نهج إعداد إستراتيجيات الحد من الفقر إن هي رغبت في ذلك. وفي هذه الحالة، لا يتعين عليها رفعها إلى البنك الدولي قبل مناقشة إطار الشراكة القطرية.

48. ستغني الدراسات التشخيصية وأطر الشراكة القطرية الجديدة أيضا عن الحاجة لإرفاق مذكرة استشارية إلزامية مشتركة بين خبراء البنك والصندوق بكل وثيقة من وثائق إستراتيجية الحد من الفقر إلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويُتوقع أن تقوم مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حاليا باستعراض وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبلد المعني وإسداء المشورة للهيئات المعنية بهذا البلد، ومجالس المديرين التنفيذيين بالمؤسستين، وغير ذلك من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. وتجسد وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر، عند الانتهاء من إعدادها وموافقة البلد المعني عليها، بالفعل مشاورات واسعة داخل هذا البلد، وكذلك المشورة التي قدمتها مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين مسبقا. بالإضافة إلى ذلك، سيبحث فريق العمل التابع لمجموعة البنك الدولي، عند إصدار الدراسة التشخيصية، خطط التنمية لدى البلد المعني، وسيقدم إطار الشراكة القطرية تقييما شاملا ودقيقا لهذه الخطة أعده خبراء مجموعة البنك. ويقترح جهاز الإدارة إلغاء شرط السياسة بإعداد المذكرات الاستشارية المشتركة للخبراء.

49. وقد ناقش خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه المقترحات، واتفقوا على أن يواصل البنك تعاونه الوثيق مع الصندوق على المستوى القطري. علاوة على ذلك، سيعمل خبراء البنك مع خبراء الصندوق لإعداد المذكرات الاستشارية المشتركة كلما طلب منهم ذلك (مثلا، عندما يكون ذلك ضروريا بالنسبة للحالات المتبقية من مبادرة تخفيض أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، أو إذا كان ذلك لا يزال مطلوبا في إطار نوافذ التمويل لدى الصندوق الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل).

ه. **تحديث دليل عمليات البنك الدولي**

50. يتطلب تطبيق النهج الجديد للمشاركة القطرية إدخال عدد من التعديلات والتنقيحات في دليل العمليات الحالي للبنك.[6] وبالإضافة إلى استبدال منشور إجراءات البنك رقم 2.11 (إستراتيجيات المساعدة القطرية) بأمر توجيهي جديد لمجموعة البنك الدولي عن المشاركة القطرية، يلزم إدخال تغييرات أخرى على دليل عمليات البنك الدولي، بما في ذلك ما يلي (ترد بالمرفق 2 قائمة كاملة بالتغييرات):

أ. سحب منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك رقم 13.16 (استعراضات أداء الحوافظ القطرية): سيغني دمج استعراض أداء الحوافظ في استعراض الأداء والتعلّم عن الحاجة لإجراء استعراض منفصل لأداء الحوافظ القطرية، وبناء على ذلك لم تعد هناك ضرورة لهذا المنشور.

ب. حذف الإشارة إلى مذكرات الإستراتيجية المؤقتة من منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك رقم 2.30 (التعاون الإنمائي والصراع): سيتم إلغاء مذكرة الإستراتيجية المؤقتة وستحل محلها مذكرة المشاركة القطرية التي ستدرج في الأمر التوجيهي الخاص بالمشاركة القطرية، مما يضع كافة المعلومات الخاصة بالإستراتيجيات القطرية في مكان واحد. وستُحذف جميع الإشارات إلى مذكرات الإستراتيجية المؤقتة من دليل العمليات.

ج. حذف الحاشية 2 الخاصة بوثائق إستراتيجية الحد من الفقر والمذكرات الاستشارية المشتركة بين خبراء البنك والصندوق من منشور سياسة العمليات رقم 1.00 (الحد من الفقر): ستنتفي الحاجة إلى هذه الحاشية مع إلغاء شرط إعداد المذكرة الاستشارية المشتركة بين خبراء البنك والصندوق.

د. تغييرات تحريرية أخرى في منشورات سياسة العمليات/إجراءات البنك – يشير العديد منها إلى إستراتيجية المساعدة القطرية ومذكرة الإستراتيجية المؤقتة. ومن الضروري تغيير هذه الإشارات إلى إطار الشراكة القطرية ومذكرة المشاركة القطرية. بالإضافة إلى ذلك، ولتفعيل درجة الانتقائية وتحقيق الاتساق بين الإستراتيجيات، من الضروري القيام ببعض التعديلات لتوضيح وجوب أن تتناول أطر الشراكة القطرية لبعض المسائل القطاعية والمواضيعية فقط "حسب الحاجة والاقتضاء"، وليس باعتبارها شرطا ملزما (كما يبين المرفق 2 بمزيد من التفصيل).

خامسا. الخطوات التالية

51. يرى جهاز الإدارة أن النهج الجديد للمشاركة القطرية المبين أعلاه سيساند الإستراتيجية المؤسسية لمجموعة البنك الدولي، وسعيها لتحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ولتنفيذ مقترح النهج الجديد تنفيذا كاملا، من الضروري تنقيح دليل العمليات. ولذلك، يعتزم جهاز الإدارة السعي للحصول على موافقة مجالس المديرين التنفيذيين على التغييرات المقترحة على السياسات على النحو الوارد وصفه في الفقرة 48 من القسم 4 أعلاه. وتعكس التغييرات

[6] تعكف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار حاليا على تنقيح إجراءات وإرشادات الإدارة الداخلية لديهما لاستيعاب النهج الجديد.

المقترحة التعليقات التي جرى جمعها من خلال مناقشات ثنائية مكثفة مع مختلف مكاتب المديرين التنفيذيين، وعبر مؤسسات مجموعة البنك الدولي ككل، وكذلك مع البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك وأصحاب المصلحة الحقيقية الخارجيين.

52. سيمضي جهاز الإدارة قدما في تنفيذ الإطار الجديد بشكل كامل وذلك بعد موافقة مجالس المديرين التنفيذيين. إلا أنه ستكون هناك فترة انتقالية تواصل مجالس المديرين التنفيذيين خلالها تلقي إستراتيجيات المساعدة القطرية. وستقتصر استعراضات القرارات الخاصة بتصور الإستراتيجيات المقرر إجراؤها في 1 يوليو/تموز 2014 أو بعده على أطر الشراكة القطرية، وقد بدأت فرق العمل بالفعل في إعداد الدراسات التشخيصية اللازمة لدعمها. أما كافة الإستراتيجيات المقدمة إلى مجالس المديرين التنفيذيين بعد 1 يناير/كانون الثاني 2015 فستقتصر على أطر الشراكة الإستراتيجية أو مذكرات المشاركة القطرية. غير أنه وحتى الأول من يناير/كانون الثاني 2015، فإن مجالس المديرين التنفيذيين ستستمر في تلقي وثائق الإستراتيجية (إستراتيجيات المساعدة القطرية أو المذكرات الاستشارية المؤقتة) التي كان العمل فيها قد بدأ بالفعل وشارف على الانتهاء قبل الأول من يوليو/تموز 2014. وقد أصدر جهاز الإدارة إرشادات مؤقتة توجه فرق العمل بضرورة مراعاة هدفي المؤسسة الجديدين فورا وعدم الانتظار لحين الانتهاء من إعداد أطر الشراكة القطرية ذات الصلة. ويجب أن تضع كافة الوثائق المتبقية لإستراتيجيات المساعدة القطرية وتقارير التقدم المحرز فيها صلة واضحة بين برنامج مجموعة البنك الدولي وهدفي الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

المرفق أ. مسودة الأمر التوجيهي

الأمر التوجيهي لمجموعة البنك الدولي

المشاركة القطرية

سياسة إتاحة الحصول على المعلومات

عام

الرقم الفهرسي

[يتم تخصيصه من قبل مدير برنامج تسهيلات إعداد المشاريع داخل وحدة نائب الرئيس للشؤون القانونية]

الإصدار ودخول حيز التنفيذ

1 يوليو/تموز 2014

المحتوى

توجيهات لإطار المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي

تستخدم هذه المسودة لأغراض عمليات التشاور فقط. ولا ينبغي استخدامها لأغراض التنفيذ في هذا الوقت، ولا تعتبر معالجة كاملة لهذا الموضوع.

يسري على:

مجموعة البنك الدولي

الجهات المصدرة:

الرئيس، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الجهات الراعية

نائب الرئيس لشؤون شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية؛ مدير إدارة الإستراتيجيات المؤسسية بمؤسسة التمويل الدولية؛ نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار

القسم 1 – الغرض والتطبيق

1. يتيح هذا الأمر التوجيهي توجيها خاصا بإعداد إطار للمشاركة مع البلدان الأعضاء في كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ويشمل ذلك إعداد الدراسات التشخيصية القطرية المنتظمة، وأطر الشراكة القطرية، ومذكرات المشاركة القطرية.

2. يسري هذا الأمر التوجيهي على جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

القسم 2 – التعريفات

للمصطلحات المستخدمة في هذا الأمر التوجيهي المعاني المبينة أدناه:

أ. البنك: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.
ب. استعراض الإنجاز والتعلم (CLR): استعراض الانجاز والتعلم – هو وثيقة تعدها مجموعة البنك الدولي كما هو محدد أدناه في القسم 3.
ج. مذكرة المشاركة القطرية (CEN): يرد وصف مذكرة المشاركة القطرية على النحو المحدد في القسم 3.
د. إطار الشراكة القطرية (CPF): وثيقة يعدها البنك تحدد إطاره الخاص بالشراكة القطرية مع بلد بعينه، وذلك على النحو المحدد أدناه في القسم 3.
ه. استعراض الأداء والتعلم (PLR): يرد تحديد استعرض الأداء والتعلم أدناه في القسم 3.
و. الدراسة التشخيصية التنظيمية القطرية (SCD): يرد وصف الدراسة التشخيصية على النحو المحدد في القسم 3.
ز. مجموعة البنك الدولي (WBG): البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار

القسم 3 – النطاق

1. يحدد إطار الشراكة القطرية الأهداف الأساسية والنتائج الإنمائية الرئيسية التي تعتزم مجموعة البنك الدولي من خلالها مساندة بلد ما لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ويعتبر الإطار أداة أساسية تسترشد بها مجموعة البنك في مساندة البرنامج الإنمائي لهذا البلد العضو.

2. تقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد وثيقة إطار الشراكة القطرية انطلاقا من رؤية البلد العضو المعني لأهدافه الإنمائية، ويتحدد شكل هذا الإطار من خلال عملية لإعداد الإستراتيجية يقودها هذا البلد ويلتزم بها. بعد ذلك، وبناء على تحليل الدراسة التشخيصية، وتجسيدا للميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي والحوار الذي تجريه مع البلد المعني، يحدد إطار

الشراكة القطرية الأهداف والنتائج الإنمائية التي تتوقع المجموعة مساعدة البلد على تحقيقها خلال فترة التنفيذ.[1] ويعرض الإطار بعد ذلك برنامجا انتقائيا ومرنا يراعي الأنشطة الاسترشادية الحالية والمستقبلية – ويكون مُصمّما بما يتلاءم مع احتياجات البلد المعني.

3. وفي ظروف محدودة، يجوز لمجموعة البنك الدولي أن تعد مذكرة مشاركة قطرية بدلا من إطار الشراكة القطرية. وتعتبر مذكرات المشاركة القطرية مناسبة للبلدان التي لا تستطيع مجموعة البنك الدولي فيها تحديد أهداف تفصيلية، أو إعداد برنامج عمل، أو الانخراط على نطاق واسع في أنشطة متوسطة الأمد. وربما يكون من المناسب إعداد مذكرة مشاركة قطرية في البلدان التي تعاود فيها مجموعة البنك عملها بعد انقطاع طويل، أو في البلدان المتأثرة بالصراعات أو الهشاشة أو في الأوضاع التي تحول دون إعداد برنامج متوسط الأمد.

الدراسة التشخيصية القطرية المنتظمة

4. لا يعتبر إطار الشراكة القطرية وثيقة تحليلية، إلا أنه يستند إلى تحليل منهجي قائم على الشواهد والأدلة. ويرتكز إطار الشراكة على دراسة تشخيصية من شأنها إثراء معلومات الحوار الإستراتيجي بين مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها حول المجالات ذات الأولوية لمشاركة مجموعة البنك الدولي. وتمثل هذه الدراسة عملية تشخيصية تجريها مجموعة البنك الدولي بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية، والقطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة الحقيقية، حسب الاقتضاء. وتتيح تقييما منهجيا للقيود التي يتعين على البلد المعني التصدي لها، والفرص التي يمكنه تبنيها لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ولا تقتصر هذه الدراسة على المجالات أو القطاعات التي تنشط فيها مجموعة البنك الدولي، أو التي تتوقع فيها وجود طلب قطري مباشر.

5. توفر الدراسة التشخيصية أفضل تحليل ممكن استنادا إلى ما يتوفر من شواهد وأدلة. وهي تتضمن نقاشا شاملا للعوامل المحركة للحد من الفقر، وقضايا الاستدامة، والقيود التي يواجهها البلد المعني في تحقيق النمو الشامل الضروري لتقليص الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك على نحو مستدام. وتحدد الدراسة التشخيصية مجموعة من الأولويات التي يمكن للبلد المعني من خلالها تحقيق هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على أفضل وجه، وأن تكون أساسا للمشاورات عند إعداد إطار الشراكة القطرية.

إطار الشراكة القطرية

6. إطار الشراكة القطرية هو عبارة عن وثيقة مختصرة تتيح إطارا انتقائيا ومتكاملا لشراكة مجموعة البنك الدولي مع البلد المعني. إلا أن درجة المشاركة المخططة أو الفعلية لكل من مؤسسات مجموعة البنك الدولي قد تتفاوت تبعا للتحديات التي يواجهها كل بلد وما لديه من فرص، وبناء على قدرة كل واحدة من مؤسسات المجموعة على المشاركة. ويمكن استكمال إطار

[1] يبني إطار الشراكة القطرية على النتائج التي يخلص إليها تقييم المساواة بين الجنسين الذي تجريه مجموعة البنك الدولي أو المؤسسات الأخرى ويقوم بمناقشتها، وذلك إذا وجدت مجموعة البنك الدولي هذا التقييم مرضيا (انظر منشور سياسة العمليات رقم 4.20).

الشراكة القطرية، حسب الاقتضاء، عن طريق خطط تنفيذ مشتركة تتيح قدرا أكبر من التفاصيل حول كيف تعتزم المؤسسات المختلفة بمجموعة البنك الدولي التعاون لمساندة الأهداف المتوخاة في مجالات مختارة ذات أولوية.

7. في العادة، يجري إعداد إطار الشراكة القطرية كل أربع إلى ست سنوات لكل بلد يكون لواحدة أو أكثر من مؤسسات مجموعة البنك الدولي برنامج جار تنفيذه أو تعتزم تنفيذه فيه.[2] ويتسق توقيته ومدته الزمنية مع الظروف السائدة في البلد المعني (مثلا، الدورة السياسية أو إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية). ويُسمح بقدر من المرونة في توقيت إعداد إطار الشراكة القطرية أو استعراضات الأداء والتعلم (انظر أدناه) لأخذ التطورات القطرية ذات الصلة بعين الاعتبار.

8. يبني إطار الشراكة القطرية بشكل انتقائي على البرنامج الإنمائي للبلد المعني. وتتضمن عملية إعداد الإطار حوارا مع السلطات الوطنية وكذلك مع المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين بهذا البلد، حول البرنامج. ويحدد الإطار عملية مشاركة تقوم على النتائج وتتمحور حول إطار للنتائج يبين الأهداف التي من المتوقع أن تساعد أنشطة مجموعة البنك الدولي البلد المعني في تحقيقها، وكيف ترتبط هذه الأهداف بالأهداف الإنمائية للبلد المعني. وسيتم استقاء أهداف إطار الشراكة القطرية من تلك الأهداف الإنمائية للبلد المعني التي تعكس الميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي، وتتسق مع هدفي إنهاء الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك. ويشير الإطار إلى حجم الإقراض المتوقع، وكذلك أدوات المشاركة الممكنة.

9. يقوم إطار الشراكة القطرية بصورة منهجية بتقييم المخاطر، ويحدد أية مخاطر مرتفعة أو كبيرة ذات صلة تعوق تحقيق الأهداف التي يتوخى تحقيقها، وكذلك مخاطر مشاركة مجموعة البنك التي تؤدي إلى آثار سلبية غير مقصودة في البلد المعني. ويحدد أيضا كيفية إدارة هذه المخاطر بالعمل معا داخل هذا البلد.

استعراض الأداء والتعلم

10. تشارك مجموعة البنك الدولي مع البلد المعني بصورة مستمرة في متابعة النتائج والتعلم من التنفيذ. وتقوم مجموعة البنك كل عامين أو في منتصف المدة خلال تنفيذ إطار الشراكة القطرية، بالاشتراك مع البلد المعني، بإعداد استعراض للأداء والتعلم، وإصداره في شكل وثيقة موجزة. ويركز استعراض الأداء والنتائج على التطورات الأساسية بالبلد المعني منذ إصدار وثيقة إطار الشراكة القطرية، وعلى التقدم المحرز في البرنامج والحافظة ومستوى أدائه، وذلك بغرض استخلاص الدروس المستفادة من مرحلة التنفيذ، واتخاذ إجراءات تصحيحية في منتصف المدة، وتحديث إطار النتائج، وتمديد أجل إطار الشراكة القطرية حسب الاقتضاء. وفي نهاية الفترة الأساسية لإطار الشراكة القطرية، يمكن إعداد استعراض للأداء والتعلم بغرض تمديد أجل الإطار لفترة تصل إلى عامين إذا وجدت ظروف تبرر ذلك.

[2] يشير البرنامج إلى الحالات التي توجد لمجموعة البنك الدولي فيها أنشطة تمولها المؤسسة الدولية للتنمية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو الصناديق الاستئمانية.

استعراض الإنجاز والتعلم

11. في نهاية فترة إطار الشراكة القطرية، تشترك مجموعة البنك الدولي مع البلد المعني في إعداد تقييم ذاتي وإصدار استعراض للإنجاز والتعلم يقيم أداء برنامج إطار الشراكة باستخدام إطار النتائج المبين في أحدث استعراض للأداء والتعلم. وإذا لم يتم إعداد استعراض للأداء والتعلم، سيستند التقييم إلى إطار النتائج الأصلي لإطار الشراكة. ويقيم استعراض الإنجاز والتعلم أيضا تصميم إطار الشراكة وأداء مجموعة البنك الدولي. وسيشكل استعراض الإنجاز والتعلم وسيلة لتعزيز معرفة مجموعة البنك الدولي لزيادة الفعالية الإنمائية، وكذلك أداة للمساءلة. وتجري الاستفادة من الدروس المستخلصة من استعراض الإنجاز والتعلم في تصميم إطار الشراكة القطرية أو مذكرة المشاركة القطرية التالية. وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بالمصادقة على التقييم الذاتي لمجموعة البنك والتحقق من الاستنتاجات والنتائج التي يخلص إليها.

مذكرات المشاركة القطرية

12. مذكرة المشاركة القطرية هي مذكرة مختصرة ومركزة تصف عمل البنك في الأمد القصير، بينما تقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد أنشطة ذات أثر متوسط الأمد. وهي تغطي في العادة فترة تتراوح بين 12 إلى 24 شهرا، وقد تعقبها مذكرة أخرى إذا كان إعداد إطار شراكة قطرية غير ممكن من الناحية العملية.

13. ونظرا للتركيز قصير الأمد لمشاركة مجموعة البنك الدولي، لن يتم إعداد استعراض للأداء والتعلم أو دراسة تشخيصية قطرية لمذكرة المشاركة القطرية. إلا أن مذكرة المشاركة القطرية تستند إلى تحليل كاف لمساندة إعداد المشاركة المقترحة. وفي حين لا تتضمن المذكرة إطارا تفصيليا للنتائج، فإنها تصف الأهداف والأساس اللازم لتقييم التقدم المحرز. وتتضمن مذكرة المشاركة القطرية أيضا تقييما للمخاطر التي تعوق تحقيق الأهداف المرجوة. ويناقش القسم الخاص بالمخاطر كيفية إدارة المخاطر التي تعترض تحقيق أهداف المذكرة، ويشير إلى استجابة مجموعة البنك الدولي لحالات الطوارئ المتعلقة بأية تغييرات في الأوضاع السائدة بالبلد المعني.

14. يتضمن إعداد إطار الشراكة القطرية أو مذكرة المشاركة القطرية التالية تقييما للمذكرة، ويقوم بدمج الدروس المستفادة. غير أنه لا يوجد استعراض منفصل للإنجاز والتعلم لهذه المذكرة.

عمليات التشاور والشراكة

15. يجري إعداد إطار الشراكة القطرية، واستعراض الأداء والتعلم، والدراسة التشخيصية، وقدر المستطاع مذكرة المشاركة القطرية بالتشاور الوثيق مع حكومة البلد المعني، وعادة ما يتم ذلك من خلال العديد من الوزارات والهيئات على مختلف المستويات .ولتزويد عملية إعداد إطار الشراكة القطرية، واستعراض الأداء والتعلم، والدراسة التشخيصية، وقدر المستطاع مذكرة المشاركة القطرية بمعلومات أفضل، تشارك مجموعة البنك الدولي (من خلال عمليات التشاور وعمليات التعاون المناسبة) مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين.

16. تسعى مجموعة البنك إلى تعزيز إدارة المساعدة التي يقودها البلد المعني، وزيادة الانتقائية تماشيا مع تفويضات مجموعة البنك ومزاياها النسبية. وتتعاون مجموعة البنك مع شركاء التنمية لتعزيز الاستفادة من الموارد، والسعي لزيادة التناغم والاتساق فيما بين مؤسسات المجموعة، وتحسين التوافق مع الأولويات الإنمائية للبلد المعني.

الصلة بالعمليات

17. تشير وثائق مجلس المديرين التنفيذيين، لكل واحدة من عمليات الإقراض، إلى تاريخ أحدث إطار شراكة قطرية، واستعراض الأداء والتعلم أو مذكرة المشاركة القطرية، وتحدد كيف تسهم العملية المقترحة في تحقيق النتائج المبينة فيها. وإذا انحرفت إحدى العمليات بدرجة كبيرة عن إطار الشراكة القطرية، واستعراض الأداء والتعلم أو مذكرة المشاركة القطرية، فإن الوثائق تبين سبب ذلك.

القسم 4 – التنازل والتخلي

يجوز للمدير المنتدب ورئيس خبراء العمليات بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بناء على تفويض من جهة الإصدار، التنازل عن أي من الأحكام الواردة في هذا الأمر التوجيهي.

القسم 5 – الأحكام المؤقتة

1. يسري هذا الأمر التوجيهي على جميع وثائق أطر الشراكة القطرية ومذكرات المشاركة القطرية التي يجري استعراض قرارات التصور الخاصة بها في 1 يوليو/تموز 2014 أو بعده، وعلى جميع إستراتيجيات المساعدة القطرية ومذكرات الإستراتيجية المؤقتة التي تجري استعراضات قرارات التصور الخاصة بها قبل هذا التاريخ، ولكن ترفع إلى مجلس المديرين التنفيذيين في 1 يناير/كانون الثاني 2015 أو بعده.

2. ستتبع جميع استعراضات منتصف المدة وتقارير الإنجاز التي تعد بعد 1 يناير/كانون الثاني 2015 هذا الأمر التوجيهي أيضا. فيما عدا ذلك، تسري التوجيهات السارية قبل 1 يوليو/تموز 2014 (مثلا، منشور إجراءات البنك 2.11،

"إستراتيجيات المساعدة القطرية"، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2010) على جميع وثائق إستراتيجيات المساعدة القطرية ومذكرات الإستراتيجية المؤقتة التي لا يغطيها القسم 6.1.

القسم 7 – تاريخ النفاذ

يسرى مفعول هذا الأمر التوجيهي اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2014.

القسم 8 – جهة الإصدار

يصدر هذا الأمر التوجيهي رئيسُ المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

القسم 9 – الجهات الراعية

نائب الرئيس لشؤون شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية؛ مدير إدارة الإستراتيجيات المؤسسية بمؤسسة التمويل الدولية؛ نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

القسم 10 – وثائق ذات صلة

1. منشور إجراء مجموعة البنك الدولي ، "إطار الشراكة القطرية"، ____ 2014، الرقم الفهرسي _____
2. إرشادات مجموعة البنك الدولي ، "إطار الشراكة القطرية"، ____ 2014، الرقم الفهرسي _____(بما في ذلك نماذج إطار الشراكة القطرية)
3. إرشادات مجموعة البنك الدولي، "الدراسة التشخيصية القطرية المنتظمة"، ____ 2014، الرقم الفهرسي _____
4. [منشور إجراءات البنك 2.11، المعنون "إستراتيجيات المساعدة القطرية"، بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2010].

ينبغي توجيه الأسئلة المتعلقة بهذا الأمر التوجيهي إلى الجهات الراعية.

المرفق ب. مصفوفة التغييرات المقترح إدخالها على دليل العمليات

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
منشور سياسة العمليات (OP1.0)، "الحد من الفقر"		
حذف الحاشية 2	~~2. توضح البلدان الأعضاء في البنك المؤهلة للحصول على تمويل من مؤسسة التمويل الدولية رؤيتها للحد من الفقر وإستراتيجيتها لتحقيق أهدافها في وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر الموجهة نحو تحقيق النتائج. ويستعرض البنك، إلى جانب صندوق النقد الدولي، إستراتيجية الحكومة المعنية بالحد من الفقر في المذكرة الاستشارية المشتركة لوثيقة إستراتيجية الحد من الفقر (للمزيد من المعلومات بشأن وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر والتقييمات المشتركة انظر الموقع الإلكتروني لشبكة مكافحة الفقر PovertyNet). للمزيد من المعلومات عن الإستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق نتائج في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، ينبغي أن يشير خبراء البنك إلى موقع الإدارة من أجل تحقيق النتائج في عملية التنمية (Managing for Development Results) على الإنترنت.~~	يشير الأمر التوجيهي لإطار الشراكة القطرية (البند 2) إلى أن إطار الشراكة يبدأ من رؤية البلد العضو لأهدافه الإنمائية، حسبما تحدده عملية إعداد الإستراتيجية التي يملكها ويقودها هذا البلد. وعليه، ستتطلب عملية إعداد إطار الشراكة القطرية إجراء استعراض لإستراتيجية الحكومة. ونظرا لأن مجلس المديرين التنفيذيين لم يعد يناقش وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر/المذكرة الاستشارية المشتركة، فمن المقترح ألا تصدر مجموعة البنك الدولي المذكرة الاستشارية المشتركة بعد الآن. وحيثما يحتاج صندوق النقد الدولي إلى مدخلات ومساهمات مجموعة البنك الدولي لعملياته الخاصة، فسيتعاون البنك معه لإجراء تقييم مشترك.
منشور سياسة العمليات (OP 2.30)، "التعاون الإنمائي والصراع"		
حذف البنود 8–10 والحواشي المصاحبة.	~~مساندة البلدان التي تمر بأوضاع انتقالية بعد الخروج من صراعات~~ ~~8. لإعداد برنامج مساعدات لبلد ما يمر بأوضاع انتقاليه بعد الخروج من صراعات ولا توجد لديه إستراتيجية مساعدة قطرية، أو أن إستراتيجية المساعدة القطرية الخاصة به لم تعد، بسبب آثار الصراع، تلبي احتياجات البلد، يقوم البنك بإعداد مذكرة إستراتيجية مؤقتة. وتعد مذكرة الإستراتيجية المؤقتة لهذا البلد خطة قصيرة إلى متوسطة الأمد لمشاركة البنك. وقد تتزايد مشاركة البنك في هذه المرحلة -- بمعنى أنه لو حل السلام في مناطق معينة بهذا البلد، يمكن للبنك أن يقدم المساعدة في هذه المناطق (وذلك رهنا بتوفر الظروف المناسبة الأخرى). وقد تختلف أولويات المساعدة في إطار مذكرة الإستراتيجية المؤقتة عن تلك الخاصة بإستراتيجية المساعدة القطرية.~~ ~~9. يمكن بدء تنفيذ مذكرة إستراتيجية مؤقتة عندما:~~ ~~(أ) تتراجع حدة الصراع الدائر بما يكفي لأن يتمكن موظفو البنك من الانتقال إلى المنطقة بغرض تحديد الأنشطة التي يدعمها البنك والإشراف عليها، وكي يتمكن البلد من إعداد أي من هذه الأنشطة وتنفيذها بفعالية، وتحقيق أهدافها؛~~ ~~(ب) يكون هناك توقع بدرجة معقولة لاستمرار الاستقرار أو ثبات وقف~~	تُستبدل مذكرات الإستراتيجية المؤقتة بمذكرات المشاركة القطرية التي يتم تصميمها عموما لتلائم أوضاع البلدان التي لا تستطيع مجموعة البنك الدولي فيها تحديد الأهداف، أو وضع برنامج عمل أو الانخراط على نطاق واسع في أنشطة متوسطة الأمد. وقد تأخذ الإستراتيجيات الخاصة بالبلدان التي تمر بحالة صراع أو مرحلة انتقالية من الصراع شكل إطار شراكة قطرية أو مذكرة مشاركة قطرية. وستتناول الإرشادات المصاحبة للأمر التوجيهي جوانب المحتوى والإجراءات الخاصة بالبلدان المتأثرة بالصراعات.

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
	~~اطلاق النار؛~~ ~~(ج) يوجد طرف مناظر فعال للبنك؛~~ ~~(د) تكون هناك شواهد وأدلة على تعاون دولي قوي وإمكانية وجود دور محدد تحديدا جيدا للبنك.~~ ~~يمكن إعداد مذكرة إستراتيجية مؤقتة لفترة تصل إلى 24 شهرا، ويمكن تجديدها لفترات إضافية في حالة مصادقة مجلس المديرين التنفيذيين عليها.~~ ~~10. تتسق مذكرة الإستراتيجية المؤقتة بصورة وثيقة مع أهداف اتفاقيات السلام وتسلسل أولوياتها، وخطط إعادة التأهيل التي اتفقت عليها أطراف الصراع. وحيثما تكون هناك ضرورة للقيام بأنشطة إقليمية لوضع الأساس اللازم لتوطيد السلام والتنمية أو تلبية احتياجات السكان المتأثرين بالصراعات خارج البلدان المنخرطة في الصراع، يمكن أن تدمج مذكرة الإستراتيجية المؤقتة الأنشطة القائمة في بلدان أخرى خارج تلك التي تشارك مباشرة في أعمال العنف، وذلك إذا وافقت هذه البلدان على تلك الأنشطة وشاركت فيها.~~	
منشور سياسة العمليات (OP 2.30)، "التعاون الإنمائي والصراع"		
تنقيح البند 1 بحيث يعكس استبدال مذكرات الإستراتيجية المؤقتة بمذكرات المشاركة القطرية.	1. في أي بلد متأثر بالصراعات وبه حافظة إقراض جارية للبنك[1]، فإن مساعدات البنك تتحدد في العادة في سياق ~~إستراتيجية المساعدة~~ إطار القُطرية. وعندما يؤدي هذا الصراع إلى تغيرات كبيرة في البيئة الشراكة بالنسبة لمساعدات البنك، فإن المدير القطري يحدد: (أ) ما إذا كانت مواصلة تقديم المساعدات وفقا ~~لإستراتيجية المساعدة~~ لإطار الشراكة القطرية ممكنا، مما يتيح مجالا ضروريا للظروف المتغيرة، وإيلاء اهتمام خاص للمسؤوليات الائتمانية والتعاقدية للبنك، وأثر الصراع على استمرار قدرة مساعدات البنك على تحقيق الأغراض المبينة في إستراتيجية المساعدة القطرية؛ (ب) ما إذا كانت الظروف تقتضي البدء في إعداد ~~مذكرة إستراتيجية مؤقتة~~ مذكرة شراكة قطرية؛ أو (إضافة حاشية تشير إلى الأمر التوجيهي الجديد لمذكرة المشاركة القطرية)؛ (ج) ما إذا كان استمرار المساعدات لم يعد ممكنا[2]، ويجب البدء في إعداد مذكرة متابعة موجزة.	تحل مذكرات المشاركة القطرية حاليا محل مذكرات الإستراتيجية المؤقتة. انظر التعليق على منشور سياسة العمليات (OP 2.30).
حذف المواد 4–9 والحواشي المصاحبة.	~~**مساندة البلدان التي تمر بأوضاع انتقالية بعد الخروج من الصراعات**~~ ~~محتوى مذكرة الإستراتيجية المؤقتة~~ ~~4. في العادة، تتضمن مذكرة الإستراتيجية المؤقتة لأي بلد يمر بمرحلة صراعات إجراء نقاش حول أوضاع هذا البلد، بما في ذلك السياق القانوني،~~	تحل مذكرات المشاركة القطرية حاليا محل مذكرات الإستراتيجية المؤقتة. انظر التعليق على منشور سياسة العمليات (OP 2.30).

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
	~~وتاريخ مشاركة البلد فيه، وأدوار الشركاء الإقليميين والدوليين. ويغطي محتوى هذه المذكرة النقاط التالية:~~ ~~(أ) تحدد مذكرة الإستراتيجية المؤقتة أهداف المساعدة المباشرة ذات الأولوية العاجلة (1=6 أشهر) والأهداف متوسطة الأجل (6 أشهر إلى عامين)، بالإضافة إلى برنامج مقترح للمساعدة لتحقيق هذه الأهداف. وتطرح المذكرة خطة تمويل لهذا البرنامج، وتفاصيل ميزانية البنك المجنبة للتعامل مع التكاليف الإدارية ذات الصلة بهذه المساعدات. كما أنها تبرز التدابير الاستثنائية الضرورية للعمل في بيئة[3] كهذه. وتتضمن هذه المذكرة أيضا تقييما للمخاطر وإستراتيجيات الدخول والخروج، والاستجابة للأوضاع الطارئة، مثل تراجع التقدم المحرز، وخاصة عند تجدد الصراعات. وأخيرا، تصف المذكرة المعايير المرجعية ومؤشرات متابعة الأداء بغرض تقييم التقدم المحرز، وجدولا للمشاورات الدورية مع مجلس المديرين التنفيذيين.~~ ~~(ب) يمكن أن تتضمن مذكرة الإستراتيجية المؤقتة قدرا أقل من الوثائق والتحليلات الإحصائية مقارنة بإستراتيجية المساعدة القطرية. ونظرا للديناميكيات المتقلبة في أي بلد يمر بمرحلة تحول من الصراع، فإن جانبا كبيرا من المعلومات الإحصائية قد لا يكون متوفرا أو لا يمكن التعويل عليه أو غير مكتمل، وقد لا يكون عمليا إعداد توقعات اقتصادية طويلة الأمد في هذه الحالة. إلا أن مذكرة الإستراتيجية المؤقتة تتضمن تحليلا كافيا لمساندة إعداد إستراتيجية قصيرة إلى متوسطة الأمد.~~ ~~(ج) قد تدمج مذكرة الإستراتيجية المؤقتة أنشطة في بلدان أخرى خارج نطاق البلدان التي تنخرط مباشرة في أعمال العنف، وذلك إذا وافقت حكومات تلك البلدان عليها، وشاركت فيها.~~ ~~5. يتم تقديم مساعدات البنك الطارئة في إطار مذكرة الإستراتيجية المؤقتة وفقا للسياسات والإجراءات المبينة في منشور سياسة العمليات (OP 8.00)، "الاستجابة السريعة للأزمات وحالات الطوارئ" ومنشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 10.00)، "تمويل مشاريع الاستثمار".~~ ~~عملية إعداد مذكرات الإستراتيجية المؤقتة~~ ~~6. وعند إعداد مذكرة إستراتيجية مؤقتة لجميع مناطق البلد الذي يمر بمرحلة تحول من الصراع أو جزء منه، يتشاور فريق العمل القطري مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.~~ ~~7. يقوم موظفو فريق العمل القطري، في مرحلة مبكرة من إعداد مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، بإنشاء لجنة استشارية من خبراء البنك، تتمتع بالخبرة في الصراعات السابقة وغير ذلك من حالات الطوارئ الأخرى، لتقديم المشورة الفنية بشأن المذكرة. وتعتبر المجموعة الاستشارية في العادة موردا مساعدا لفريق العمل القطري طوال فترة تنفيذ مذكرة الإستراتيجية المؤقتة. وفي مرحلة مبكرة، يتشاور فريق العمل القطري مع الإدارة القانونية وشبكة~~	

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
	~~سياسة العمليات والخدمات القطرية وإدارة مخاطر ائتمان التمويل المؤسسي (إذا كان البلد مؤهلا للحصول على تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وإدارة تعبئة الموارد (إذا كان البلد مؤهلا للحصول على تمويل المؤسسة الدولية للتنمية).~~ ~~8. يجيز نائب الرئيس للشؤون القانونية وآخرون مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، وذلك وفقا للإجراءات الإقليمية المعمول بها. ثم يقوم نائب الرئيس لشؤون المنطقة المعنية بتقديمها، مرفقا بها مذكرة إحالة تحدد أية قضايا خاصة لعناية جهاز الإدارة، إلى المدير المنتدب، مع نسخة إلى نائب الرئيس لشؤون شبكة العمليات والخدمات القطرية. (قد يطلب المدير المنتدب إجراء استعراض للجنة العمليات) . وبمجرد موافقة المدير المنتدب على مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، يقوم مكتب المنطقة برفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشتها، حسب الاقتضاء، والموافقة على أية آليات تمويل خاص أو استثناءات مقترحة لسياسة أو إجراءات البنك لتسهيل فعالية المساعدات المقدمة.~~ ~~9. وتجري إتاحة مذكرة الاستراتيجية المؤقتة في شكلها النهائي للجمهور بالطريقة نفسها ومع مراعاة الشروط نفسها التي تنطبق على استراتيجية المساعدة القطرية.~~	
منشور إجراءات البنك (BP 3.10) – "الشروط والأحكام المالية لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأدوات التحوط التي يتيحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية".		
تنقيح البند 1	1. يدرج موظفو البنك مناقشات حول الاستخدام الأمثل للأدوات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار الحوار الذي يجريه البنك مع البلد المقترض بغرض مساعدته على تقوية قدرات إدارة الأصول/الخصوم الحكومية الخاصة به، أو إعداد إستراتيجية متسقة لإدارة المخاطر إذا لم تكن لديه واحدة. يتيح ~~عملية استعراض أداء الحوافظ القطرية ووثيقة إستراتيجية المساعدة القطرية~~ إعداد إطار الشراكة القطرية فرصة لاستعراض مسائل وإستراتيجيات إدارة الديون، ومناقشة خيار الأدوات المالية الخاصة بالعمليات المقبلة.	يجري سحب منشور سياسة العمليات (OP/BP 13.16) بشأن تقارير استعراض أداء الحوافظ القطرية، وتصبح عملية إعداد تقارير استعراض أداء الحوافظ القطرية جزءا من عملية إعداد إطار الشراكة القطرية. يجري حاليا تنقيح منشور سياسة العمليات (OP 3.10) كي يكون متوافقا مع إطار السياسات والإجراءات. وسيتم إدراج التغيرات المقترحة بشأن أطر الشراكة القطرية في الوثيقة المنقحة.
منشور سياسة العمليات (OP 4.02) – "خطط العمل البيئي"		
تنقيح البند 3	3. ويستند البنك الدولي إلى خطة العمل البيئي لتوفير المعلومات والتحليلات البيئية اللازمة لتخطيط المساعدات التي تقدمها، مع إيلاء اهتمام مناسب للاعتبارات البيئية. ويشجع البنك حكومات البلدان الأعضاء	يعكس إطار الشراكة القطرية مشاركة انتقائية لمجموعة البنك الدولي. وحيثما تكون المعلومات المأخوذة من خطة العمل البيئي ملائمة للبرنامج

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
	المعنية على إدماج خطط العمل البيئي لديها في خطط التنمية القطاعية والوطنية. وحسب الاقتضاء، يعمل البنك مع حكومات البلدان الأعضاء المعنية لضمان أن المعلومات المستخلصة من خطط العمل البيئي لديها: (أ) يتم دمجها في ~~وثائق المساعدة القطرية~~ إطار الشراكة القطرية، (ب) توفير المعلومات اللازمة لإعداد تفاصيل البرامج والمشاريع في مواصلة عملية التخطيط البيئي.	القطري لمجموعة البنك الدولي، فقد يكون ملائما الإشارة إلى ذلك في إطار الشراكة القطرية. وإذا لم يكن ملائما، لأسباب عدة، ينبغي حينئذ ألا يكون هناك متطلب لدمجها في إطار الشراكة القطرية.
منشور إجراءات العمليات (BP 4.02)، "خطط العمل البيئي"		
تنقيح البند 8	8. تبلغ وحدة الإدارة القطرية، حسب الاقتضاء، المديرين التنفيذيين بحالة خطة العمل البيئي من خلال إطار الشراكة القطرية ~~إستراتيجية المساعدة القطرية وتقرير التقدم المحرز فيها~~. بالإضافة إلى ذلك، ترفع المؤسسة الدولية للتنمية دوريا تقريرا إلى المجلس حول حالة خطط العمل البيئي في البلدان المؤهلة للاقتراض منها. وعند موافقة حكومة البلد العضو المعنية، تقوم وحدة الإدارة القطرية بإتاحة نسخ من خطة العمل البيئي للمديرين التنفيذيين عند الطلب. وفور تلقي البنك رسميا لخطة العمل البيئي، وحصوله على موافقة الحكومة، ترسل وحدة الإدارة القطرية نسخة من خطة العمل البيئي إلى دار المعلومات التابع للبنك الدولي، حيث يكون بوسع الأطراف المعنية الاطلاع أو الحصول عليها.	(انظر التعليق على منشور سياسة العمليات (OP 4.02)).
منشور سياسة العمليات (OP 8.00 "الاستجابة السريعة للأزمات وحالات الطوارئ")		
تنقيح البند رقم 10	**الحد من المخاطر ومنع الأزمات** 10. تسليما بأهمية دمج جهود الحد من المخاطر ومنع الأزمات في إستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان المعرضة لمخاطر كبيرة بوقوع الكوارث أو الصراعات، تشجع مجموعة البنك الدولي البلدان على إدراج السياسات والإجراءات التي تستهدف الحد من أثر الكوارث أو الأزمات المستقبلية، بما في ذلك تدابير المنع والتخفيف في إستراتيجيات التنمية الوطنية. ~~ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيات المساعدة القطرية، ومذكرات الإستراتيجية المؤقتة، وأوراق إستراتيجية الحد من الفقر لهذه البلدان~~. ويتناول إطار الشراكة القطرية، حسب الاقتضاء، هذه المسائل.	ستكون جهود الحد من المخاطر ومنع الأزمات جزء من إطار الشراكة القطرية إذا كان متعلقا بمشاركتنا. وتعتبر إستراتيجية التنمية الوطنية أو إستراتيجية الحد من الفقر للبلد المعني إستراتيجية يملكها ويقودها البلد، ويمكن لمجموعة البنك الدولي فقط تشجيع البلد المعني على إدراج تدابير للتعامل مع هذه المسائل في إستراتيجيته الخاصة به.
منشور عمليات البنك (OP 11.00)، "التوريدات والمشتريات"		
تنقيح البند 26	**تقييمات التوريدات القُطرية** 26. يقوم البنك الدولي دوريا بتقييم القوانين واللوائح التنفيذية والإجراءات والممارسات الوطنية الخاصة بالتوريدات والمؤسسات المسؤولة عنها لدى	ينبغي إدراج نتائج تقييم التوريدات فقط في إطار الشراكة القطرية إذا كان ذلك مناسبا لمشاركتنا.

الإجراء	التغيرات المقترح إدخالها على منشورات سياسة العمليات/منشورات إجراءات العمليات الحالية (محدد باللون الأحمر)	التعليق
	البلد المقترض، وذلك بغرض: (أ) تحسين فهم بيئة التوريدات ومخاطر ممارسات التوريدات السيئة أو الفاسدة في عمليات محددة؛ (ب) تحديد ما إذا كانت مناسبة لاستخدامها في المشاريع التي يمولها البنك، (ج) توجيه إعداد خطط العمل لتحسينها. وللقيام بذلك، يقوم البنك بتقييم التوريدات القطرية، وذلك بالاشتراك مع الحكومة، أو يقوم بإجراء استعراض لإجراءات التوريد في العمليات بشكل مستقل أو في إطار تقييم ائتماني متكامل. ويحدد هذا التقييم أية استثناءات لإجراءات التوريد الوطنية التي قد تتطلبها اتفاقيات القروض لضمان التزام البلد المقترض بأحكام المناقصات التنافسية الوطنية بدليل إرشادات التوريدات/المشتريات. وحسب الاقتضاء ، يتم دمج نتائج التقييم في ~~إستراتيجية المساعدة القطرية~~ إستراتيجية إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي بغرض توفير المعلومات اللازمة لمساندة البنك لبناء القدرات وغير ذلك من إصلاحات نظام التوريدات، بما في ذلك من خلال الإقراض لأغراض سياسات التنمية.	
منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 13.16)، "استعراضات أداء الحوافظ القطرية"		
	...	
سحب منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك بالكامل	يجري حاليا سحب منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 13.16) ويجري كذلك دمج استعراض أداء الحوافظ القطرية بعملية إعداد إطار الشراكة القطرية.	